التبادل التجاري بين اليمن والسعودية وسبل مواجهة معوقاته

د. هارون محمد إسماعيل الجوفي
أستاذ إدارة المشروعات والاستثمار المساعد
كلية العلوم الإدارية / جامعة تعز

المقـدمة

إن السعي لتعزيز علاقة التبادل التجاري بين اليمن وجارتها السعودية والعمـل عـلى معالجـة الاخـتلالات مـن شـأنه التسـريع بعجـلة التطـور الاقتصادي وتقوية روابط الإخوة وإكساب العلاقة بين اليمن والسعودية القدرة على مواجهة مخاطر العولمة وكذا تقريب المسافات بـين الاقتصـاد اليمني واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي خلق الظروف الملائمة لانضمام اليمن لهذا المجلس والسير قدماً نحو المزيد من الانجازات الخاصة بالتعاضد الاقتصادي بين دول الخليج والجزيرة العربية باتجاه بناء سوق مشتركة لدول المنطقة، وركيزة أساسـية لتعزيـز التضـامن العـربي وبناء تكتل اقتصادي على مستوى دول المنطقة العربية بأجلها.

إلا أن تعزيز علاقة التبـادل التجاري بـين اليمن والسـعودية بحاجـة للتنسـيق عند التخطيط لقطاع التجارة الخارجيـة للبلـدين ، ولهـذا فـإن البـاحـث يعـرض واقـع التبـادل التجـاري مـن خـلال عـدة نقـاط تـوضح المؤشرات الكمية لهذا التطور خلال الفترة (2000-2005) باعتبـار أن عـام 2000 هـو العـام الأول بعـد عـودة العلاقـات الحميمـة بـين الـيمن والسعودية بعـدما ضـعفت واقتصرت عـلى نشـاطات محـدودة مكرسـة للشأن السـياسي ومعالجة الخلافات الحدودية منذ حرب الخليج الثانيـة عام 1990م.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في تشخيص واقع العلاقات التجارية بين اليمن والسعودية من خلال التبادل التجاري للبلدين.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في كونه يسلط الضوء على أهم العوامل التي من شانها تعزيز التكامل الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية باعتبار ذلك خطوه أساسية وهامة لتقوية الروابط بين البلدين الجارين وبنفس الوقت إبراز السبل المناسبة للتكامل الاقتصادي بينهما وبالتالي تمكين الاقتصاد اليمني من التأهل المطلوب لاندماج اليمن في تكتل مجلس التعاون الخليجي.

كما أن الروابط الاقتصادية هي السبيل الأقوى لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول منطقة الجزيرة والخليج، خصوصا وأن اليمن والسعودية معا تتميزا في تنوع مصادر الثروة والكثير منها غير مستغل وفي حالة تعزيز العلاقات الاقتصادية وبالأخص منها التبادل التجاري وفسح المجال للعمالة اليمنية للعمل في السعودية فإن ذلك من شأنه تعميق الاندماج الاجتماعي بين شعبي البلدين وشعوب المنطقة الخليجية بكاملها وسيلعب دورا مؤثرا ومهما في تبديد مخاوف الاختلالات الديمجرافية والأمنية التي تهدد المنطقة .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى الآتي:

1- استخلاص ما يميز العلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية في إطار ما تبذله دولة اليمن من جهود لمواجهه معوقات التنمية الاقتصادية.
2- تحديد مستوى ما وصلت إلية الجهود المبذولة لتلك المحاولات.
3- إبراز أهمية الاتجاه نحو البحث في فرص التكامل الاقتصادي المتاحة بين اليمن والسعودية.

والبحث الحالي سوف يستعرض الآتي:

- نبذه تاريخية موجزة لتطور العلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية.
- تطور مؤشرات التجارة الخارجية بين اليمن والسعودية واستخلاص أهم المعوقات التي تواجه عملية التبادل التجاري بين البلدين.

- استخلاص أهم السبل المناسبة لمواجهة معوقات التبادل التجاري واقتراح السبل التي من شأنها توجيه الجهود نحو الإجراءات والتوجهات اللازمة لتحقيق تطور في العلاقات الثنائية والتكامل الاقتصادي بين البلدين، تمهيداً للانضمام لمجلس التعاون الخليجي باعتباره تكتلا إسلاميا ناجحاً ويشكل لبنة أساسية في طريق الجهود المبذولة نحو تطوير العلاقات البينية بين الدول الإسلامية لمواجهة مخاطر العولمة .

إطار البحث :

يشكل الاقتصاد اليمني والاقتصاد السعودي من ناحية العلاقات والموارد والاستثمار والتجارة الخارجية الإطار الموضوعي لهذا البحث ، كما تشكل الفترة (2000 - 2006) الإطار الزمني له.

منهج البحث :

طبيعة البحث تحتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل ما أمكن الوصول إليه من البيانات والمعلومات في إطار التطور الاقتصادي لليمن و التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية.

مصادر المعلومات :

استند الباحث على المدونات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية وكل ما استطاع الحصول عليه من بيانات ومعلومات وأبحاث صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بصنعاء والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات في اليمن وتقارير مركز تنمية الصادرات السعودية ذات العلاقة بالموضوع.

أولاً: لمحة تاريخية عن تطور العلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية:

بدأت علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين ابتداء من عام 1972م متزامناً مع البرنامج الإنمائي الثلاثي الأول، فيما كان يسمى بالشطر الشمالي لليمن حيث كانت اليمن في غاية الإنهاك نتيجة للحروب الأهلية التي أعقبت قيام ثورة سبتمبر 1962م وانتهت في عام 1970م بتصالح فرقاء النزاع السياسي آنذاك واستقرار النظام الجمهوري ، الأمر الذي مكن السلطة السياسية من التوجه نحو الشأن الاقتصادي ، فبدأ التحضير للعمل بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسفر عن إعداد خطة قصيرة المدى سمي بالبرنامج الإنمائي الثلاثي المذكور سالفاً للفترة (1972/1973-1974/1975) . وقد كان هذا البرنامج بمجمله يهدف لإيجاد بعض مؤسسات الدولة العصرية وبنية أساسية للاقتصاد في مجال التعليم والطرقات والطاقة والمياه والخدمات الصحية، إلا أن غياب القدرة التمويلية لتنفيذ مشروعات البرنامج دفع

بالسلطة السياسية اليمنية طلب المساعدات والقروض الدولية، والتي كان لها أثراً بالغاً فيما تحقق من تطور على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. وقد كان للمملكة العربية السعودية نصيب وافر في هذا الدعم لاعتبارات عديدة أهمها امتداد الحدود بين البلدين والتداخل الجغرافي وطبيعة العلاقة الأخوية بين الشعبين اليمني والسعودي والتي تشكلت عبر العصور التاريخية الغابرة منذ ما قبل الإسلام.

ومع استمرار اليمن بالعمل بأسلوب التخطيط الشامل للتنمية مع بداية الخطة الخمسية الأولى (1976/1975 - 1980/1979) قبل الوحدة تعاظم دور المملكة العربية السعودية في دعم برامج خطط التنمية من خلال مجلس التنسيق اليمني / السعودي الذي أسس عام 1976م بهدف تنظيم علاقات التعاون والمتابعة الميدانية للتنفيذ.

وقد استمر هذا المجلس حتى أواخر عام 1989م ، وتوقف بعدئذ بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990م، وما أدت إليه من آثار سلبية على علاقة اليمن بدول الجوار منها دولة المملكة العربية السعودية. إلا أن علاقة الأخوة والمصير المشترك وترابط المصالح بين الدولتين الجارتين، حتمت العودة للتفاوض والتفاهم بين قادة البلدين وأسفر هذا التفاهم بتوقيع المعاهدة النهائية للحدود البرية والبحرية بين البلدين في مدينة جدة بتاريخ 2000/6/12م.

وأستأنف المجلس عمله بانعقاد الدورة رقم 12 في المدينة المنورة خلال الفترة (12-13 ديسمبر 2000) بعد أن كان هذا المجلس قد سجل انعقاد 11 جلسه قبل أن يتوقف في عام 1990م. واستمر المجلس بعقد اجتماعات سنوية منذ عام 2000 وحتى الوقت الحالي وتوسعت مناقشات المجلس لتشمل مختلف مجالات التعاون والتنسيق في الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ولاشك بأن هذا الإطار التنظيمي كان له دوراً بارزاً في دعم قضايا التنمية في اليمن من خلال جملة من القروض والمساعدات والمعونات والمنح، بعضها كان يقدم بصورة مباشرة والبعض الآخر عبر مؤسستين هما: مكتب المشروعات السعودية باليمن والصندوق السعودي للتنمية.

وآخر دعم مقدم من المملكة هو المنحة المعلن عن تقديمها لليمن في مؤتمر المانحين المنعقد في لندن، شهر نوفمبر 2006 م والبالغ قيمتها مليار دولار أمريكي بهدف دعم مشروع تأهيل الاقتصاد اليمني للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، كما ذكرنا سابقاً.

ثانياً: تطور قطاع التجارة الخارجية بين اليمن والسعودية:

من المعلوم في الأدب الاقتصادي أن التجارة الخارجية لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني لأي بلد، ولذلك فإن جميع الدول تولي هذا القطاع درجة عالية من الاهتمام وتعمل على إيجاد توازن بين الصادرات والواردات إن لم يكن بالإمكان رفع مستوى الصادرات بدرجة أعلى من الواردات ذلك لأن تفوق حجم الواردات على حجم الصادرات يشكل معوق بالغ الأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن قيمة الواردات تعتبر تسرب من الناتج القومي كما أنها من الممكن أن تؤثر بالسلب على تسويق المنتجات المحلية

وبالتالي تدهور حركة الاستثمارات وما ينتج عنه من زيادة معدلات البطالة والفقر.

وبالنظر إلى وضع الاقتصاد الوطني في اليمن سيلاحظ أن التطلعات التنموية في سياسات البلد تتجه نحو معالجة الاختلالات في قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها قطاع التجارة الخارجية إذ أن الحكومة اليمنية منذ إعلان دولة الوحدة اليمنية عام 1990م وبالذات بعد أن تم إخماد محاولة الانفصال عام 1994 ، بدأ الاهتمام بالشأن الاقتصادي يتعاظم واتجهت البلاد نحو تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمساعدة منظمتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ مارس 1995وقد تضمن هذا البرنامج التأكيد على انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية ، إلا أن هذه السياسات لم تحقق النتائج المرجوة، نظراً لما يواجه هذا القطاع من معوقات لم تتمكن الحكومة من تجاوزها.

ولما سبق فإن السعي لتعزيز علاقة التبادل التجاري بين اليمن وجارتها السعودية والعمل على معالجة الاختلالات من شأنه التسريع بعجلة التطور الاقتصادي وتقوية روابط الإخوة وإكساب العلاقة بين اليمن والسعودية القدرة على مواجهة مخاطر العولمة وكذا تقريب المسافات بين الاقتصاد اليمني واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي خلق الظروف الملائمة لانضمام اليمن لهذا المجلس والسير قدماً نحو المزيد من الانجازات الخاصة بالتعاضد الاقتصادي بين دول الخليج والجزيرة العربية باتجاه بناء سوق مشتركة لدول المنطقة، وركيزة أساسية لتعزيز التضامن العربي وبناء تكتل اقتصادي على مستوى دول المنطقة العربية بأجملها.

إلا أن تعزيز علاقة التبادل التجاري بين اليمن والسعودية بحاجة للتنسيق عند التخطيط لقطاع التجارة الخارجية للبلدين، ولهذا فإن الباحث يعرض واقع التبادل التجاري من خلال عدة نقاط توضح المؤشرات الكمية لهذا التطور خلال الفترة (2000-2005) باعتبار أن عام 2000 هو العام الأول بعد عودة العلاقات الحميمة بين اليمن والسعودية بعدما ضعفت واقتصرت على نشاطات محدودة مكرسة للشأن السياسي ومعالجة الخلافات الحدودية منذ حرب الخليج الثانية عام 1990م.

النقطة الأولى: تطور حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية:

شهد حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية خلال الفترة (2000-2005) تطوراً في القيمة التبادلية، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين من 59.5 مليار ريال يمني في عام 2000 إلى مبلغ 80 مليار ريال يمني عام 2005، إلا أن هذه الزيادة في القيمة لاتعبر عن وجود زيادة في الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري اليمني السعودي بالنسبة لحجم التبادل التجاري الكلي لليمن. حيث أن مؤشر الأهمية النسبية لحجم هذا التبادل قد تراجع من نسبة 5.8% في عام 2000 إلى نسبة 4% في عام 2005 بعد أن شهدت الأعوام السابقة لعام 2005 تأرجحاً بين الزيادة ثم الانخفاض.

وتوضح بيانات الجدول (1) تطور حجم التبادل التجارية بين البلدين.

جدول (1)

تطور حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية خلال الفترة (2000-2005) " مليار ريال يمني "

السنة	حجم التبادل التجاري الكلي لليمن	حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية	الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية بالنسبة لحج التبادل التجاري الكلي لليمن%
2000	1035.4	59.5	5.8
2001	984.9	63.0	6.4
2002	1098.9	78.3	7.1
2003	1359.0	91.7	6.7
2004	1490.1	82.4	5.5
2005	2006.2	80.0	4.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد لكتب الإحصاء السنوية للأعوام: 2004، 2003، 2002، 2000، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء

النقطة الثانية: تطور ميزان التجارة الخارجية بين اليمن والسعودية:

تشير بيانات التجارة الخارجية لليمن إلى أن حجم الواردات من السعودية تفوق بكثير حجم الصادرات من اليمن للسعودية. حيث أن الميزان التجاري بين اليمن والسعودية يشير إلى اختلال الميزان بالنسبة للاقتصاد اليمني لصالح الاقتصاد السعودي، إلا أن عام 2005 شهد تراجع في قيمة الواردات من السعودية لليمن عما كان عليه في الأعوام السابقة بينما الصادرات من اليمن للسعودية قد ازدادت عما كانت عليه، الأمر الذي من الممكن اعتباره بداية طيبة لمعالجة الاختلال المزمن في الميزان التجاري اليمني. وبيانات الجدول (2) توضح مسار تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2005).

جدول(2)

تطور ميزان التجارة الخارجية بين اليمن والسعودية خلال الفترة (2000-2005) " مليار ريال يمني "

السنة	قيمة الواردات من السعودية لليمن	قيمة الصادرات من اليمن للسعودية	الميزان التجاري
2000	51.7	7.8	43.9-
2001	51.5	11.5	40.0-
2002	61.9	16.4	45.5-
2003	75.0	16.7	58.3-
2004	64.6	17.8	46.8-
2005	55.4	24.6	30.8-

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد لكتب الإحصاء السنوية للأعوام: 2004، 2003، 2002، 2000، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

يتضح من الجدول (2) أن الميزان التجاري بين اليمن والسعودية خلال الفترة (2000-2003) شهد عجزاً متزايداً بدأ بمبلغ 43.9 مليار ريال يمني في عام 2000 ثم تراجع بمقدار 3.9 مليار ريال في عام 2001 وعاد بالارتفاع إلى مبلغ 45.5 مليار ريال في عام 2002م واستمر بالارتفاع عام 2003م حيث بلغ هذا العجز 58.3 مليار ريال ثم عاد بالانخفاض من جديد في العامين اللاحقين فسجل عجزاً مقداره 46.8 مليار ريال عام 2004 واستمر بالتراجع ليسجل قيمة مقدارها 30.8 مليار ريال عام 2005. وهذا التأرجح بين الانخفاض والارتفاع ثم الاتجاه نحو الانخفاض منذ عام 2004 يؤكد ما ذهبنا إليه من وجود تحسن في معالجة اختلال الميزان التجاري اليمني مع الاقتصاد السعودي ولكنه بحاجة لمزيد من الاهتمام لمعالجة العجز كلياً.

النقطة الثالثة: نسبة الصادرات من اليمن للسعودية للواردات من السعودية لليمن:

من المعلوم أن هذه النسبة مؤشر على قدرة الدولة لتمويل وارداتها من عائدات الصادرات الخاصة بها، كما تعد هذه النسبة مؤشراً أيضاً لاتجاه التبادل التجاري نحو التحسن أو التدهور ، فكما هو شائع في المجال الاقتصادي بأنه إذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات تصل إلى 200% فأكثر دل ذلك على تحسن جانب التبادل التجاري لصالح الدولة المصدرة وبالعكس إذا كانت هذه النسبة أقل من200% دل ذلك على تدهور التبادل التجاري بالنسبة للدولة المصدرة.

وفي حالة الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد السعودي فلا يزال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات في حالة تبعد كثيراً عن مستوى المعيار المذكور، بما يعني حالة تدهور لاتجاه التبادل التجاري لليمن مع السعودية وبيانات الجدول (3) توضح مستوى تطور هذا المؤشر.

جدول (3)

تطور تغطية الصادرات للواردات بين اليمن والسعودية خلال الفترة (2000-2005) " مليار ريال يمني "

النسبة	قيمة الصادرات من اليمن للسعودية	قيمة الواردات من السعودية لليمن	نسبة الصادرات للواردات %
2000	7.8	51.7	15.1
2001	11.5	51.5	22.3
2002	16.4	61.9	26.5
2003	16.7	75.0	22.3
2004	17.8	64.6	27.6
2005	24.6	55.4	46.9

المصدر : بيانات الجدول (5) في هذا البحث

توضح بيانات الجدول (3) الأتي :

- نسبة الصادرات من اليمن للسعودية للواردات من السعودية لليمن شهدت ارتفاعاً خلال العامين 2001، 2002، حيث كانت في عام 2000 م 15.1% وارتفعت في عام 2001م إلى نسبة 22.3% ثم ارتفعت إلى نسبة 26.5% في عام 2002م وتراجعت في عام 2003م إلى نسبة 22.3% ثم عادت بالارتفاع لتسجل نسبة 27.6% عام 2004. وفي عام 2005م تحققت قفزة نوعية بالمقارنة مع العام السابق حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 46.9%. ولعل السبب في ذلك التأرجح يعود لجملة من الأسباب منها الاضطراب في الأسعار نتيجة لاضطراب أسعار النفط وعشوائية التصدير والاستيراد من اليمن للسعودية ومن السعودية لليمن. لعدم وجود تنسيق فعال بين الطرفين وغياب التخطيط، كما أسلفنا.

- وبصورة عامة يمكن استخلاص أن مؤشر نسبة الصادرات من اليمن للسعودية إلى الواردات من السعودية لليمن يتجه نحو التحسن إلا أنه يؤكد القول بأن ميزان التجارة الخارجية اليمني يعاني من اختلال كبير في هذا الجانب ويحاجه لمعالجة مشتركة من البلدين.

النقطة الرابعة: التركيب السلعي لأهم السلع الواردة لليمن من السعودية:

تحتل محضرات الخضار والفواكه المرتبة الأولى في قائمة الواردات، حيث تشكل نسبة 20.3% من إجمالي الواردات المبينة في الجدول (4) كما أن العربات والسيارات الجرارة تحتل المرتبة الثانية (13.2%) وفي المرتبة الثالثة والرابعة الواردات من الورق واللدائن والمطاط ومصنوعاتها وتشكل هذه الواردات بمجملها نسبة 70% تقريباً من إجمالي الواردات السلعية وتتوزع بقية النسبة على ما يتبقى من قائمة الواردات وعلى النحو المبين في الجدول (4).

جدول (4)

التركيب السلعي لأهم السلع الواردة لليمن من السعودية في عام 2003م

م	السلعـــة	الأهمية النسبية %
1	محضرات خضار وفواكه	20.3
2	عربات وسيارات جراره	13.2
3	ورق وورق مقوى	13.0
4	لدائن ومطاط ومصنوعاتها	12.8
5	حديد ظهر وحديد فولاذ	6.9
6	مصنوعات من حديد ظهر وحديد فولاذ	8.2
7	معدات وأجهزة آليه ومراجل	5.3
8	آلات وأجهزه كهربائية	3.9
9	فواكه وثمار صالحه للأكل وقشور وحمضيات	3.9

م	السلعـــــة	الأهمية النسبية %
10	سجاد وأغطية أرضيات	3.2
11	زيوت عطرية ومستخلصات ومواد رانجية	2.3
12	منتجات من خزف	2.2
13	خلاصات للدباغة والصباغة	2.0
14	الحبوب والنشا والحليب والفطائر	1.6
15	بهارات وتوابل	1.2
	الإجمالي	100.0

المصدر : تقرير اقتصادي حول العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ، مركز تنمية الصادرات السعودية، مايو 2005، ص 11/10.

يتضح من بيانات الجدول (4) أن الواردات من السعودية لليمن عبارة عن سلع استهلاك نهائي ولا تشكل أهمية للإنتاج الصناعي وقطاعات الإنتاج الأخرى.

كما أن الغريب أن نسبة حوالي $\frac{1}{3}$ الواردات عبارة عن مواد غذائية ولا تظهر منتجات نفطية أو بترو كيماوية باعتبار أن السعودية أكبر منتج للنفط في العالم وصاحب المرتبة الأولى في الاحتياطيات النفطية. وباعتقادنا أن الميزات النسبية لإنتاج المواد الغذائية في اليمن أعلى مما هي في السعودية ، الأمر الذي يشير لوجود اختلال واضح في عملية التبادل ينبغي معالجته.

وبالإضافة لما سبق يتضح أيضاً أن الكثير من الواردات المبينة بالجدول ليست منشأها السعودية مما يعني أن السوق السعودي عبارة عن وسيط بين السوق اليمنية والعالم الخارجي، والاقتصاد اليمني يعاني أثار سلبية عديدة ناتجة من الاستيراد من دول غير دول المنشأ وهذا ينعكس على الميزان التجاري اليمني بالسلب ويمكن إيجاز أهم هذه الآثار على النحو الأتي:

- زيادة في تكاليف الاستيراد ناتجة عن تعدد مراحل الانتقال وزيادة الوسطاء.
- استيراد سلع قريبة انتهاء الصلاحية، الأمر الذي يتسبب في خسارة للاقتصاد الوطني وارتفاع المخاطر الصحية الناتجة من الأغذية منتهية الصلاحية، حيث يشاهد وجود سلع غذائية منتهية الصلاحية تباع في الأسواق اليمنية.
- فقدان المميزات والحوافز الممكن الحصول عليها من دول المنشأ، حيث أن الميزان التجاري اليمني يظهر صورة مظللة لدول المنشأ وهي الدول المصنعة. وبالتالي فإن هذه الدول لا تعير السوق اليمنية ما يلزم من الاهتمام فيما يتعلق بالحوافز،وما يتعلق بضمانات قطع الغيار والصيانة.

النقطة الخامسة : التركيب السلعي لأهم المنتجات اليمنية المصدرة للسعودية :

تشير البيانات الإحصائية إلى أن أهم السلع المصدرة من اليمن للسعودية عبارة عن منتجات سمكية وسلع زراعية. والجدول(5) يبين أهم المنتجات اليمنية المصدرة للسعودية وتركيبها النسبي.

جدول (5)

التركيب السلعي لأهم المنتجات اليمنية المصدرة للسعودية من اليمن عام 2003

م	السلعـــة	الأهمية النسبية %
1	اسماك طازجة ومبردة ومحضرة	28.6
2	بن محمص وغير محمص	7.9
3	مـــوز	7.4
4	بصـل وثوم	3.5
5	أخـرى	52.6
	الإجمـالـــي	100.0

المصدر : نعمان محمد الملصي - أمين عام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية ، ورقة عمل مقدمة لمنتدى رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين ، المنعقد في صنعاء خلال الفترة (17-21 مايو 2003) ، ص 15 .

يتضح من بيانات الجدول(5) أن منتجات الأسماك تحتل نسبة 28.6% من إجمالي صادرات اليمن للسعودية وبقية المنتجات عبارة عن منتجات زراعية وتشكل نسبة 18.6% وهناك صادرات أخرى تشكل نسبة 52.6% منها منتجات زراعية أيضاً مثل المانجو والشمام والباباي والعنب الأمر الذي يشير إلى أن الصادرات اليمنية للسعودية تتركز في تصدير المنتجات السمكية والزراعية، ذلك لأن اليمن تمتلك ثروة هائلة من الأسماك وأرض خصبة لإنتاج أصناف مختلفة من السلع الهامة للتصدير كالبن وأصناف من الخضروات والفواكه بمواصفات عالية الجودة. إلا أن حجم الاستثمارات من أجل التصدير في قطاعي الثروة السمكية والأراضي الزراعية متواضعة.

ولذلك نعتقد أن الثروة السمكية والأراضي الزراعية تكتنز فرص هائلة للاستثمار من أجل التصدير ومن شأنها الإسهام في معالجة الاختلال في الميزان التجاري بين اليمن والسعودية.

النقطة السادسة : تطور درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على السوق السعودية :

درجـة الانكشـاف الاقتصـادي – تمثـل النسـبة المئويـة لإجـمالي التجـارة الخارجيـة (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي وتعكس أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الدولة، إي مدى اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي من حيث ما يصل للسوق المحلي من الواردات وما يباع من المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية. وفي الوقت الراهن مع بروز اتجاه العالم ليكون سوقاً واحدة، فإن المنظمات الدولية تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي.

ونحن هنا بناء على ذلك نحاول معرفة مدى اندماج الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد السعودي وذلك من خلال عرض بيانات الجدول (6).

جدول (6)

تطور درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على الأسواق السعودية خلال الفترة (2000-2005)

مليار ريال يمني

السنـــة	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)	حجم التبادل التجاري بين اليمن والسعودية (بالأسعار الجارية)	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2000	1194.5	59.5	5.0
2001	1494.6	63.0	4.2
2002	1619.6	78.3	4.8
2003	1913.0	91.7	4.8
2004	27337.8	82.4	3.0
2005	3035.0	80.0	2.6

المصدر : د. محمد علي قحطان ، قطاع التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية ، دراسات يمنية ، العدد (76) ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، 2005 ، ص 237 .

توضح بيانات الجدول (6) بأن اندماج الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد السعودي تتجه نحو الانخفاض،حيث أن درجة الانكشاف في عام 2000 كانت تشكل نسبة 5% وتراجعت في الأعوام اللاحقة لتصل لدرجة 2.6% في عام 2005 . الأمر الذي يشير بوجود تراجع في انكشاف الاقتصاد اليمني على الاقتصاد السعودي، وبالتالي نستطيع القول بأن ما يحدث على الواقع عكس أجندة التوجه السياسي بين البلدين، وهذا يعني وجود معوقات حقيقية تعيق ترجمة أجندة القيادات السياسية على أرض الواقع مما يدعو كلا قيادتي البلدين معرفة هذه المعوقات والعمل على معالجتها.

ولذلك يحاول الباحث في الجزء التالي عرض تلك المعوقات.

ثالثاً: معوقات التبادل التجاري بين اليمن والسعودية وسبل المعالجة:

أ. أهم المعوقات التي تواجه الصادرات اليمنية إلى السعودية بحسب المجلس الأعلى لتنمية الصادرات في اليمن :

1. تأخير مرور شاحنات النقل في منافذ العبور بين اليمن والسعودية بسبب الروتين وكثرة وتعقيد إجراءات المرور.
2. منع شاحنات التبريد العاملة بنظام الترانزيت من المرور عبر الأراضي السعودية حيث يجبر ملاك الشاحنات على تفريغ حمولتها في منافذ العبور على الحدود اليمنية السعودية الأمر الذي يسبب في تأخير عملية النقل والتسبب في تلف المنتجات وبالذات تلك المنتجات سريعة التلف مثل الأسماك.

3. صعوبة حصول المصدرين اليمنيين وسائقي الشاحنات على تأشيرة الدخول للأراضي السعودية، حيث أن الراغب بالدخول للأراضي السعودية أو المرور على أراضيها من اليمنيين يهدر الكثير من الوقت والإمكانيات تجاه المعاملات الروتينية المطولة.
4. طلب مصادقة السفارة السعودية في صنعاء على شهادات المنشأ والشهادات الصحية للمنتجات المصدرة للسعودية يستغرق وقتا طويلا ويعيق عملية التصدير.
5. فرض رسوم باهظة على الصادرات اليمنية للسعودية يضاعف من كلفة التصدير ويحتم رفع أسعار الصادرات اليمنية في الأسواق السعودية وبالتالي صعوبة المنافسة وضعف الطلب على هذه السلع.

ب. أهم المعوقات التي تواجه الصادرات السعودية إلى اليمن بحسب مركز تنمية الصادرات السعودية:

1. إيقاف المنتجات السعودية عند منافذ العبور اليمنية بحجة المعاملة بالمثل (إيقاف المنتجات الزراعية اليمنية من قبل السلطات السعودية بسبب وجود أمراض زراعية).
2. وجود قيود على تحركات شاحنات النقل السعودية داخل الأراضي اليمنية إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل مما يؤثر على كفاءة النقل وتوصيل المنتجات الغذائية للمستوردين اليمنيين بالسرعة اللازمة.
3. وجود بعض من حالات التعدي على علامات تجارية لمنتجات سعودية معروفة مثل عصائر راني.
4. ارتفاع الرسوم الجمركية التي تطبقها اليمن على الصادرات السعودية.

سبل المعالجة :

من وجهة نظر السلطات اليمنية ممثلة بالمجلس الأعلى لتنمية الصادرات وردت في ورقة عمل مقدمة لمنتدى رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين ، المنعقد في صنعاء خلال الفترة (17-21 مايو 2003) مقدمة من أمين عام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية نعمان محمد الملصي- جملة من التوصيات متعلقة بمعالجة معوقات تصدير المنتجات اليمنية للسوق السعودية نوجز أهمها على النحو الآتي:

- السماح للشاحنات اليمنية المجهزة بثلاجات التبريد من العبور عبر الأراضي السعودية لمقاصدها.
- تسهيل إجراءات منح التأشيرات من السفارة السعودية باليمن للمصدرين اليمنيين وسائقي الشاحنات، مع ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بهذا الخصوص.

- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص في كلا البلدين من خلال المشاركة في إنشاء مشروعات استثمارية في المجالات الآتية :

  ●شركات تسويق للمنتجات الزراعية وكذا التسويق للمنتجات السمكية.

  ●شركات نقل جوي للمنتجات القابلة للتلف مثل : الأسماك والفواكه والخضروات.

- رفع مستوى الأداء الإداري ذات الصلة باستغلال الثروة السمكية وتصدير الفائض منها لأسواق الدول المجاورة وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية.

- أما المعالجة التي يوصي بها مركز تنمية الصادرات السعودية، فقد جاءت في تقرير اقتصادي حول العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، صادر عن المركز في مايو 2005 ويمكن إيجاز أهمها على النحو الأتي:

  ● تجاوز الإعفاءات الجمركية المطبقة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال إعطاء مزايا إضافية للسلع السعودية المصدرة لليمن.

  ● تسهيل إجراءات نقل البضائع من السعودية لليمن.

  ●إقامة معارض تجارية وندوات تعريفية في كلا البلدين وكذا تنظيم زيارات متبادلة بين رجال الأعمال السعوديين واليمنيين وذلك بهدف الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في كلا البلدين.

  ●تبادل المعلومات بشكل منتظم ودوري لفرص الاستثمار في مجال التبادل التجاري بين البلدين.

  ● الاستفادة من برنامج الصادرات السعودية لتمويل وائتمان الصادرات ، وكذلك برامج التمويل الأخرى في إطار الدول العربية والإسلامية، مثل برنامج التنمية لتمويل التجارة وإتاحة المزيد من التسهيلات التمويلية للمستوردين اليمنيين بهدف تشجيع الصادرات السعودية غير النفطية لليمن .

ومما سبق يتضح أن كل من الجهازين ((المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية ومركز تنمية الصادرات السعودية)) يسعى لمزيد من المكاسب التي تعزز صادرات بلده، الأمر الذي يشير بوضوح لضرورة استحداث جهاز تنسيق يعمل على تعزيز العلاقة بين جهازي الصادرات في كلا البلدين من خلال خطط وبرامج إستراتيجية تهدف لمعالجة المعوقات في كلا البلدين والسعي لمحو كافة الأشكال المعيقة لتعزيز العلاقات الرامية للوصول إلى أن تكون أسواق البلدين مفتوحة تماماً أمام منتجات البلدين.

الخاتمـة:

من دراستنا للعلاقات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص التجارية بين اليمن والسعودية وما تم التوصل إليه من استخلاصات يمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات على النحو الأتي:

أولاً: النتائج:

نوجزها على النحو الآتي:

1. تتجه اليمن نحو إحداث تحولات جذرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال العمل بمبادئ الحرية الاقتصادية وتبني خيار اللامركزية المالية والإدارية. إلا أن جملة من المعوقات تحول دون تحقيق تقدم يعزز هذا التوجه . ومن بين هذه المعوقات:

- ضعف معدل النمو الاقتصادي بسبب تراجع في كميات إنتاج النفط الخام وضعف البنية الأساسية للاقتصاد الوطني .
- تزايد الطلب للحاجات الاستهلاكية والخدمات العامة بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني. الأمر الذي ينعكس على ضعف مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي.
- ارتفاع متزايد لمعدلات البطالة بصورة عامة وبصورة اشد في الفئة العمرية الشابة، الأمر الذي يهدد بانتشار مظاهر التطرف والعنف وتصدير الإرهاب.

ونتيجة لكل ذلك تجد اليمن نفسها في وضع يبتعد كثيراً عن مستوى ما وصلت إليه دول الجوار من تطور اقتصادي واجتماعي، الأمر الذي يحتم بذل المزيد من الجهود التنموية لتضييق حجم الفجوة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليمن ومثيله في الدول المجاورة.

2. تبذل اليمن الكثير من الجهود لتجاوز مصاعب الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة متطلبات التحولات الدولية من خلال العمل على تأطير نفسها في التكتلات الإقليمية والدولية فعلى المستوى الإقليمي أنظمت لعضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتتجه لانجاز جملة من الإجراءات الهامة لاكتساب عضوية مجلس التعاون الخليجي ، وعلى المستوى الدولي تسعى لتحصل على عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية، إلا أن صعوبة الوضع الاقتصادي وضعف القدرة التمويلية لخطط التنمية يعيق تحقيق ذلك.
3. تشارك المملكة العربية السعودية اليمن في جهودها المتواصلة في التنمية، حيث انطلقت مسيرة التعاون بين البلدين مع بداية السبعينات عندما أخذت اليمن بأسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية وقد أثمر هذا التعاون جملة من الانجازات في مختلف المجالات وتعزز دور المملكة في دعم

مسيرة التنمية في اليمن منذ عام 2000 وذلك من خلال مجلس تنسيق يمني/سعودي يعقد جلسات سنوية لمناقشة مسار التعاون والتنسيق ومختلف أوجه الدعم المقدم من المملكة لليمن وقد تمخض عن نشاط هذا المجلس تقديم كم هائل من المساعدات والمنح والقروض الثنائية من المملكة لليمن . وفي الوقت الحالي يعتبر دعم المملكة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الخطوة الأولى لإجماع دول هذا المجلس على انضمام اليمن لعضوية المجلس، وبداية مرحلة جديدة في إطار التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة وتشكيل كتلة اقتصادية أكثر أهمية وازدهاراً مما هي عليه الآن.

4. 4) في الوقت الحاضر تسعى كل من اليمن والسعودية لتعزيز علاقة التبادل التجاري بينهما وتسير هذه العلاقة نحو إزالة كافة المعوقات التي تحول دون تعزيز هذه العلاقة. إلا أن غياب التخطيط السليم لمسار هذا التوجه أدى إلى ظهور عدد من الاختلالات في وضع قطاع التجارة الخارجية بين البلدين ومن تلك الاختلالات:

- إن تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين يشير إلى تراجع الأهمية النسبية لحجم هذا التبادل بالنسبة لحجم التبادل التجاري الكلي لليمن منذ عام 2002 وهذا يعني أن حجم التبادل المذكور يسير بالاتجاه المعاكس لرغبة قيادتي البلدين.

- يظهر ميزان التجارة الخارجية بين اليمن والسعودية وجود فجوة كبيره بين الواردات من السعودية لليمن والصادرات من اليمن للسعودية لصالح الاقتصاد السعودي ، إلا أن اتجاه الميزان التجاري اليمني بتحقيق انخفاض تدريجي في القيم السالبة منذ العام 2003م مؤشر إيجابي لاتجاه معالجة هذا الاحتلال باعتبار أن الناتج القومي السعودي ليس بحاجة لإضافات على حساب الاقتصاد اليمني الأمر الذي يحتم العمل بأسلوب التخطيط لمواجهة هذا الاختلال، خصوصا ونحن نعرف أن الكثير من الصادرات السعودية لليمن ليست منشأها السعودية ومن الممكن تصحيح هذا المسار .

- تمتلك اليمن ميزات نسبية في إنتاج الأسماك وكثير من المنتجات الزراعية ومقومات سياحية هامة لا نجدها في المملكة ومع ذلك فإن نسبة الصادرات اليمنية للواردات من السعودية خلال الفترة (2000-2005) إلا أنها تشير إلى عجز الصادرات اليمنية في تغطية حجم الواردات من السعودية بفارق كبير يتجاوز 50%.

- - بالنظر للتركيب السلعي لكل من الواردات من السعودية والصادرات من اليمن نلاحظ غياب الاستفادة من الميزات النسبية لكلا البلدين فاليمن تتميز بثروة سمكية هائلة وارض زراعية خصبة صالحة لإنتاج مختلف أنواع الحبوب والفواكه والخضروات والمحاصيل النقدية كالبن

والقطن بالإضافة إلى المقومات السياحية عالية الجودة ومع هذا فإن ما يصدر للسعودية كميات بسيطة جدا وحيث تتجه السعودية لتغطية احتياجاتها من هذه السلع لأسواق أخرى بعيدة . وتتميز السعودية بالثروة النفطية الهائلة ومع هذا لا نرى صناعات نفطية أو بترو كيماوية ملحوظة تصدر لليمن ، وهناك عجزاً كبيراً في الطاقة الكهربائية في اليمن وبالوقت نفسه هناك فائضاً منها في السعودية ولا نرى أي جمود باتجاه تصدير الفائض من السعودية لتغطية العجز في اليمن.

- تتجه درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على السوق السعودية نحو الانخفاض وهذا يعني عدم ترجمة الإرادة السياسية لكلا البلدين على الواقع بسبب جملة من المعوقات تتركز معظمها في صعوبة إجراءات التبادل التجاري بين البلدين والرسوم الجمركية

ثانيا : التوصيات :

لتجاوز اختلالات ومعوقات التبادل التجاري بين البلدين ، يرى الباحث ضرورة العمل بالتوصيات الآتية :

في مجال مواجهة المعوقات التنظيمية والجمركية :

التسريع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهة المعوقات التي تحول دون تعميق سبل التواصل بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاستيراد والتصدير وتسهيل سبل الاتصال بين رجال الإعمال ومؤسسات القطاع الخاص في كلا البلدين كما ينبغي إزالة عوائق انتقال الأشخاص وشاحنات النقل سواء المتجه للأسواق في كلا البلدين أو العابرة عبر أراضيها والاتجاه نحو إلغاء الرسوم الجمركية كلياً بين البلدين.

في مجال الشراكة بين القطاع الخاص اليمني والقطاع الخاص السعودي:

ينبغي اتخاذ كافة السبل الممكنة لتعزيز هذه الشراكة وبهذا الصدد يرى الباحث ضرورة العمل على ما يلي:

إنشاء كيان تنظيمي مشترك للقطاع الخاص اليمني/السعودي تحت تسمية الغرفة التجارية الصناعية السعودية/اليمنية يتولى هذا الكيان التنسيق بين الغرف التجارية والصناعية في كلا البلدين والعمل على متابعة القضايا التجارية والصناعية في كلا البلدين والتخطيط لتنفيذ أنشطة متعلقة بجمع المعلومات التجارية والصناعية على امتداد أراضي الدولتين ورصد فرص الاستثمار والترويج لها في أوساط رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين وبالذات أقامة شركات مشتركة وتنفيذ مشروعات تعمق التشابك الاقتصادي بين البلدين كمشروعات النقل البري والبحري والجوي وسيكون من المناسب جدا بدأ العمل لتحقيق شبكة

طرق للقطارات تربط دول منطقة الجزيرة والخليج ومشروعات التسويق وكذا متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات ذات العلاقة بالاستثمار وتعميق علاقات التعاون والمشاركة الاقتصادية بين البلدين.

في مجال التكامل الاقتصادي :

إن إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين كبيرة ويمكن الإشارة لبعض منها على النحو الأتي:

- تصدير الطاقة الكهربائية من السعودية لليمن حيث تعاني اليمن من نقص كبير في الطاقة الكهربائية في المدن الكبيرة وتشتد هذه المعانات في الريف ومن المتوقع زيادة الطلب على إنتاج الطاقة الكهربائية

- تكتنز اليمن كثافة عالية في قوة العمل وهناك بطالة مرتفعة جدا في الفئة العمرية الشابة وفي حالة التركيز على مراحل التصنيع كثيفة العمل التي لا تتطلب تكنولوجيا وخبرة فنية متطورة مثل : مراحل تجميع وصناعة بعض قطع الغيار والهياكل المعدنية والبلاستيكية وصناعات التعبئة وصناعات المنسوجات القطنية وكثير من الصناعات الغذائية المتوفر موادها الخام في اليمن كتعليب الأسماك والمانجو ومخللات الخضار والفواكه والبن والمصنوعات الجلدية والاجبان والعسل والمصنوعات الخزفية واستيطانها في اليمن بمشاركة القطاع الخاص اليمني/السعودي فإن ذلك من شأنه خدمة اقتصاد البلدين ومعالجة مشكلة البطالة.

- إيجاد أطر خاصة بتنظيم عمليات اصطياف السكان السعوديين واليمنيين ضمن برنامج سياحي متكامل من شأنه إنعاش الطلب على المنتجات السياحية. واليمن تمتلك مقومات غاية في الأهمية من شأنها جذب أعداد هائلة للسياحة والاصطياف، الأمر الذي من شأنه تحويل توجه السكان السعوديين واليمنيين من الذهاب لدول بعيدة أو دول الغرب إلى الاصطياف في اليمن، فموقع اليمن وطبوغرافيتها المتنوعة التي تتراوح بين السهول والشواطئ السياحية والجبال والوديان والصحاري توفر فرص لا حصر لها للسياحة الثقافية والتاريخية والرياضية والأماكن المناسبة للراحة والاصطياف كما أن المظاهر الحضارية والآثار والفنون المعمارية والعادات والتقاليد والفنون الشعبية والصناعات الحرفية الجميلة نجدها على سبيل المثال في صنعاء القديمة ووادي حضرموت وقلاع الحديدة وبيت الفقيه ومواقع مأرب القديمة وسد مأرب وعرش بلقيس وشواطئ اليمن الواسعة في مناطق الحديدة وعدن وأبين و شبوة وحضرموت والمهرة وتعز وشواطئ الجزر اليمنية من شأنها توفير مجالات رائعة للراحة والترفية والغوص السياحي وفي اليمن أيضا حمامات عديدة للاستشفاء والاستجمام مثل حمام بلاد الروس في محافظة صنعاء وحمام قعطبه في محافظة أب وحمام ثبالة بحضرموت وحمام الحويمي في لحج وحمام الطور في حجه وحمام علي في محافظه ذمار والمقومات السياحية الجبلية فهناك

مناطق جبلية ساحرة في الجمال وصالحة لممارسة الرياضة والاصطياف مثل جبل النبي شعيب وجبال المحويت وردفان وصعده وهناك أيضا السياحة الصحراوية في مناطق مأرب والجوف ورمل السبعتين وشبوه وسيئون كماأن السعودية بلد الأماكن المقدسة وفي حالة تبسيط إجراءات السفر ، فإن السياحة الدينية والثقافية والتاريخية من اليمن للسعودية ستشهد اتساعاً أكبر مما هي عليه حالياً

- تنسيق الاستثمار المشترك لثروات البحر الأحمر وتنميتها اقتصاديا.

- تنسيق التبادل التجاري بين اليمن والمملكة من جهة وبين دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة مع الأخذ بعين الاعتبار الميزات النسبية لهذا التبادل فالسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بإمكانها تسويق العديد من المنتجات في اليمن وبالذات الصناعات النفطية والبتر وكيماوية والطاقة كما أن اليمن لها القدرة على تزويد أسواق السعودية ودول الخليج كلها بالفواكه والخضروات والمنتجات السمكية والزراعية والعسل، وتأمين سبل شتى للسياحة والاصطياف إلى جانب قوة العمل الماهرة وغير الماهرة.

خلاصة القول أن التكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي جميعاً واعد بالخير خاصة وأن الدراسات والأبحاث تؤكد أن اليمن لا تعاني من شحة الموارد ولكنها تعاني من عدم القدرة على استغلال هذه الموارد وأن العمل لتحقيق التكامل المطلوب يعني تعزيز الموقف الاقتصادي لدول الجزيرة والخليج لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ويعني ذلك فتح أفاق جديدة لتنوع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول باعتبارها تعاني من ضعف في التنوع الاقتصادي وتغلب على اقتصادياتها الطابع الأحادي وهناك تحديات تقلب أسعار النفط ونضوبه في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع :

1) النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، مارس 2006.

2) تقرير اقتصادي حول العلاقات اليمنية السعودية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء ،2006 .

3) نشرة أخبار برنامج الصادرات السعودية ، الصندوق السعودي للتنمية ، العدد(17) ، يناير 2006.

4) تقرير اقتصادي حول العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، مركز تنمية الصادرات السعودية، مجلس الغرف التجارية والصناعية بالسعودية، مايو 2005م.

5) نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 2005.

6) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، صنعاء ، سبتمبر 2005.

7) د. محمد علي قحطان ، قطاع التجارة الخارجية في اليمن، دراسات يمنية، العدد(76)، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء 2005 .

8) الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للاستثمار، الجمهورية اليمنية، يوليو 2005 .

9) التقرير السنوي، الصندوق السعودي للتنمية،2004.

10) نعمان محمد الملصي، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين المنعقد في صنعاء، خلال الفترة (17-21 مايو 2003)، المجلس الأعلى لتنمية الصادرات، صنعاء .

11) كتب الإحصاء السنوي للأعوام (2000، 2001، 2002، 2003، 2004)، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

12) أكرم عبد الملك الأغبري، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، الثوابت، العدد (13) المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، 1998.